

السعودية تقلص خطط التقشف الطارئة

خفض إنفاق الموازنة بنسبة 5 في المئة

قلصت السعودية خطط التقشف في إنفاق موازنة العام الحالي لمواجهة تداعيات أزمة تفشي وباء كورونا، في وقت تتعرض فيه النشاطات الاقتصادية لشلل واسع وتراجع فيه عائدات صادرات النفط بسبب انهيار الأسعار.

وذكرت المصادر أن وزارة المالية السعودية أرسلت توجيهات للإدارات الحكومية بتقديم مقترحات لخفض إنفاقها بما يتراوح بين 20 إلى 30 في المئة في ميزانياتها للعام الحالي. وأكدت أن وزارة الخارجية نفذت بالفعل خفضاً بنسبة 20 في المئة، مضيفاً أن التخفيضات لن تؤثر على الأجور بل على المشروعات التي يمكن تأجيلها والعقود التي لم تتم ترسيبها بعد.

ولا تزال السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، تعتمد بشكل كبير على إيرادات صادرات النفط، رغم جهودها الواسعة لتنويع الاقتصاد.

ويتوقع الاقتصاديون أن يرتفع العجز في ميزانية السعودية من 4.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي إلى نسبة في خانة العشرات هذا العام، بعد أن كانت الرياض ترحب في ديسمبر الماضي أن يبلغ نحو 6.4 في المئة. ويقول صندوق النقد الدولي إن الرياض تحتاج إلى سعر 80 دولاراً للبرميل لضبط ميزانية السنة المالية الحالية، التي يبلغ العجز المقدر فيها 187 مليار ريال (50 مليار دولار).

محمد الجدعان
خفض جزئي للإنفاق
على بنود معدومة الأثر
اجتماعياً واقتصادياً

وترحب مؤسسة كابيتال إيكونوميكس أن "تحتاج السعودية لسعر 85 دولاراً للبرميل للنفط لضبط ميزانية الحكومة" لكنها ذكرت أن ضبط ميزان المعاملات الجارية يحتاج إلى 50 دولاراً فقط. وتوقعت أن تسجل الميزانية الحالية عجزاً أكبر بكثير من عجز ميزان المعاملات الجارية وأن يصل إلى نحو 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقول محللون إن السعودية يمكن أن تتحمل أسعار النفط المنخفضة إذا استمرت المواجهة مع روسيا بفضل احتياطاتها الأجنبية الضخمة لكنها قد تحتاج لزيادة الاقتراض إلى جانب خفض الإنفاق.

وحتى قبل التوجيهات الجديدة بخفض الإنفاق، كانت موازنة 2020 قد قلصت ميلها لزيادة الإنفاق بغية تحفيز النمو. وتبنت إجراءات لتضييق العجز من خلال تنويع الإيرادات عبر الضرائب والإصلاح الاقتصادي. وتشترك السعودية مع روسيا في معركة أسعار منذ انهيار محادثات تحالف أوبك+. وقد أبدت إصراراً على إغراق الأسواق برفع إنتاجها إلى مستويات قياسية، وأعلنت أنها تسعى لزيادة الإنتاج إلى 13 مليون برميل يومياً.

وقالت شركة أرامكو السعودية مطلع الأسبوع إنها ستبقي على الأرباح على إنتاج النفط المرتفع المزمع لشهر أبريل كما هو في مايو أيضاً، وإنها "مرتاحة للغاية" لسعر ثلاثين دولاراً للبرميل، مما يشير إلى استعداد الرياض لتحمل الأسعار المنخفضة لفترة.

الرياض - قرّرت السعودية خفض الإنفاق في ميزانيتها للعام الحالي بأقل من 5 في المئة، في تخفيف لما أكدته مصادر مطلعة الأسبوع الماضي عن عزمها خفض إنفاق المؤسسات الحكومية بنسبة 20 في المئة.

ويأتي ذلك الخفض في ظل التراجع الكبير في إيرادات صادرات النفط بسبب انهيار الأسعار إلى أدنى مستوياتها منذ 18 عاماً على خلفية إجراءات احتواء فيروس كورونا المستجد وحرب الأسعار النفطية بين الرياض وموسكو.

وتستعد السعودية لمرحلة صعبة على الصعيد الاقتصادي، بعدما علقت أداء العمرة وأغلقت المراكز التجارية وأوقفت رحلات جوية في محاولة لمنع تفشي الفيروس في مناطقها، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط. ونسبت وكالة الأنباء الحكومية إلى وزير المالية محمد الجدعان قوله "في ضوء توفر المرونة المناسبة لاتخاذ التدابير والإجراءات في مواجهة الصدمات الطارئة... فقد أقرت الحكومة خفضاً جزئياً في بعض البنود ذات الأثر الأقل اجتماعياً واقتصادياً".

وأضاف أن "حجم الخفض الجزئي في تلك البنود بلغ ما يقارب 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار) ما يمثل أقل من 5 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة في ميزانية العام 2020". وكانت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، قلصت نفقاتها المتوقعة للعام 2020 مقارنة بسنة 2019.

ويبلغ حجم الإنفاق في الموازنة التي تم إعلانها في ديسمبر الماضي نحو 272 مليار دولار. وكانت تتوقع عجزاً بقيمة 50 مليار دولار قبل إجراء الخفض الجديد في الإنفاق. وتشهد السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد عربي، عجزاً في موازنتها منذ خمس سنوات حين هبطت أسعار النفط بشكل كبير. ويبلغ مجموع العجز في الموازونات جراء تراجع أسعار النفط عام 2014 نحو 385 مليار دولار.

وتقول مؤسسة "انيرجي إنتليجنس" للأبحاث إن الرياض تستعد للتأقلم مع أسعار نفط منخفضة جداً لفترة طويلة. وتبدو عازمة على إغراق الأسواق لتعديل بوضلة صناعة النفط وتعزيز حصصها في الأسواق على حساب المنتجين الأعلى تكلفة.

لكن الجدعان أكد أن الرياض "اتخذت إجراءات للحد من أثر انخفاض أسعار البترول، كما سيتم اتخاذ إجراءات إضافية للتعامل مع انخفاض الأسعار المتوقع".

وكانت مصادر مطلعة قد كشفت الأسبوع الماضي أن السعودية طلعت من الإدارات الحكومية تقديم مقترحات لخفض ميزانياتها بما لا يقل عن 20 في المئة في خطوات تقشف لمواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وأكدت أن الطلب أرسل بداية الشهر الحالي بسبب المخاوف بشأن تأثير فيروس كورونا على أسواق الخام وقبل أيام من انهيار اتفاق خفض الإنتاج في تحالف أوبك+.



التونسيون يبحثون عن مسافة أمان مالية

إجراءات مالية تونسية منقوصة لمواجهة كورونا

ضغوط لشمول كافة الموظفين بإجراءات المركزي

أن تونس ستواجه متاعب أكبر بعد أن باتت القارة العجوز معزولة تقريباً عن العالم بعد أن اعتبرتها منظمة الصحة العالمية بؤرة لتفشي كورونا.

ومع ذلك تكافح الجهات المعنية بالاستثمار بتونس للمحافظة على نسق تأسيس الشركات وجذب المزيد من رؤوس الأموال إلى السوق المحلية رغم المخاوف من الوباء.

وذكرت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، أحد هيئات وزارة الصناعة، في بيان تلقت "العرب" نسخة منه أنها أطلقت منصة رقمية خاصة للمستثمرين لتسهيل حصولهم على المعلومات والترخيص لتأسيس شركاتهم وكل ما يتعلق بعملية التمويل.

وقالت الوكالة إن القرار بدأ سريانه منذ الإثنين الماضي، لكنها لم تذكر بالتفصيل فترة زمنية لانتهاء العمل بهذا القرار.

وكان رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ قد أعلن في وقت سابق هذا الشهر أن بلاده خفضت توقعات النمو للعام الحالي إلى واحد بالمئة من 2.7 في المئة. كانت مقدرة في موازنة 2020، مؤكداً أن تفشي كورونا واحد من الأسباب الأساسية لهذا التراجع.

وتعاني تونس منذ سنوات لكي تنهض مجدداً باقتصادها وسط سنوات من النمو الضعيف وتراجع الخدمات العامة ومستويات عجز مالي ودين متصاعد.

وساهمت تدابير المركزي على مستوى السياسة النقدية في تباطؤ التضخم، الذي تراجع إلى نحو 5.8 في المئة خلال فبراير الماضي، هيوطاً من 7.3 في المئة بمقارنة سنوية.

وتأتي التدابير بعد يوم من اتخاذ المركزي خطوة خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار نقطة مئوية لتصبح عند 6.75 في المئة، للمرة الأولى منذ 2011، بينما يواجه الاقتصاد خطر ركود.

ويقول خبراء إن القرار كان متوقعا خاصة عقب تخفيضات حادة لأسعار الفائدة في اقتصادات رئيسية حول العالم مع تسبب فيروس كورونا في توقف قطاعات واسعة من الاقتصاد.

وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أطلقت منصة رقمية خاصة لإتمام معاملات المستثمرين عن بعد خشية كورونا

وأغلقت تونس، التي يسهم قطاع السياحة فيها بنحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، كافة حدودها البرية مع ليبيا والجزائر وكذلك الرحلات الجوية والبحرية حتى إشعار آخر.

وخفضت بنوك مركزية أسعار الفائدة لديها منذ الأحد الماضي بعد إعلان الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) خفض أسعار الفائدة بنقطة مئوية إلى نطاق صفر و0.25 في المئة. ويتوقع المركزي التونسي تراجع أداء كل من قطاعات السياحة والنقل الجوي والبحري، إضافة إلى القطاع الصناعي، بسبب انخفاض نسق التصدير، تبعاً لتراجع الطلب من البلدان الشريكة المتضررة.

ويتصدر الاتحاد الأوروبي أحد الشركاء التقليديين لتونس، ويبدو

انتقدت أوساط اقتصادية وشعبية تونسية الإجراءات النقدية التي اتخذها البنك المركزي لمواجهة آثار وباء فيروس كورونا على الاقتصاد المتعثراً أصلاً، لأنها لم تراعى ظروف الموظفين في القطاع العام والخاص والمتعلقة بتأجيل سداد ديونهم للمصارف كما هو الحال مع الشركات.

المؤسسات بهدف الحفاظ على النسيج الاقتصادي وحماية فرص العمل.

وأشار إلى أن التدابير تأتي لتعزيز قدرة القطاع المصرفي على دعم الشركات "عبر توخي مرونة أكثر بخصوص معايير التصرف الحذر".

وأكد البيان أن التدابير ستطال أيضاً مجال الدفع بهدف التقليل من تنقل الزبائن إلى فروع المصارف، وبالتالي الحد من مخاطر انتقال عدوى كورونا.

ومنح المركزي الشركات إمكانية تأجيل سداد الأقساط التي يجلب أجلها أصلاً وفائضاً خلال الفترة الممتدة من مطلع مارس إلى نهاية سبتمبر المقبل مع تعديل جدول السداد على أساس قدرة كل مستفيد، لكنه استثنى الموظفين.

وأكد الخبير الاقتصادي أنيس القاسمي لـ"العرب" أن هناك ارتجالاً في اتخاذ القرارات، ورغم أن ما يظهر في العن يشير إلى تناغم بين الحكومة والمركزي، إلا أن مسألة عدم شمول موظفي الإدارات الحكومية وشركات القطاع العام والخاص تدعو إلى الاستغراب.

وقال إن "الحكومة والسلطات النقدية ربما بالكرة إلى أصحاب الشركات ممثلة في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة لاتخاذ قرار بهذا الشأن في حين أن العكس يجب أن يكون".

وفسر القاسمي ذلك بأن الحكومة تخشى أي مواجهة مع رجال الأعمال في هذه الظروف الحرجة التي لا تبدو سانحة للدخول في معارك الجميع في غنى عنها.

رياض بوغزة
صحافي تونسي

تونس - تواجه السلطات التونسية ضغوطاً شعبية لفتحها على دفع البنك المركزي إلى اتخاذ تدابير إضافية تساعد على تخفيف وطأة الظروف المالية على الموظفين في القطاع العام والخاص دون استثناء.

وتجسرت هذه المطالب على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث طلب ناشطون في فيسبوك من المركزي اتخاذ قرار بتأجيل اقتطاع قروض الآلاف من الموظفين لدى المصارف المحلية لمدة 6 أشهر على غرار ما تم اتخاذه مع الشركات.

وكتب الناشط محرز البورتوري على حسابه في فيسبوك إن "البنك المركزي قدم إجراءات تتضمن تأجيل دفع قروض المؤسسات أصحابها أثرياء أما الموظفون فلا يوجد أي إجراء لهم". وكانت حكومات دول عربية قد خفضت على مواطنيها تداعيات كورونا وخاصة الموظفين عبر تأجيل سداد ديونهم للبنوك. وأعلن المركزي في وقت سابق هذا الأسبوع حزمة تدابير طارئة في مجال السياسة النقدية هدفها تخفيف العبء المالي على الشركات وخاصة منها المتوسطة والصغيرة.

وقال المركزي في بيان نشره على موقعه الإلكتروني الأربعاء الماضي إن "هدف الإجراءات الاستثنائية مساندة

الوباء يهدد ملايين الوظائف في العالم العربي

تفشي فيروس كورونا، وحدت الحكومات على تقديم المساعدة.

وقدرت المنظمة الأكبر في القطاع، فقدان شركات الطيران في الشرق الأوسط لنحو 7.2 مليار دولار من الإيرادات حتى 11 مارس الجاري جراء إلغاء 16 ألف رحلة منذ يناير الماضي.

وقال نائب رئيس الاتحاد لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط محمد علي البكري إن "التداعيات ليست كأي مما شهدنا من قبل، نواجه صعوبات ونعاني ونزف".

واقترحت إياتا على الحكومات زيادة إجراءات الدعم وتقديم دعم مالي مباشر وقروض وضمانات للقروض وإعفاءات ضريبية لشركات الطيران.

وأعلنت الأمم المتحدة أن تفشي الفيروس سوف يؤدي إلى زيادة البطالة بشكل كبير في أنحاء العالم، وسيترك 25 مليون شخص دون وظائف، إضافة إلى تأثيره في خفض دخل العاملين.

وتعتمد بلدان كثيرة مثل تونس ومصر والمغرب والأردن بشكل كبير على القطاع السياحي في توفير الوظائف ودعم جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يزيد تداعيات توقف رحلات الطيران والسياحة.

وأعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" أمس أن شركات الطيران في مئات الآلاف من الوظائف مهددة بسبب

وأكدت اللجنة أن "قطاع الخدمات، وهو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، سوف يكون أكثر القطاعات تعرضاً لآثار فرض التباعد الاجتماعي".

لجنة الإسكوا:
تفشي فيروس كورونا يهدد 1.7 مليون وظيفة في العالم العربي

وكانت منظمة العمل الدولية قد حذرت الأربعاء من أن الأزمة الاقتصادية والعمالية التي تسبب بها انتشار فيروس كورونا، سيكون لها "تأثيرات بعيدة المدى على سوق العمل".

بيروت - حذرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" من أن فيروس كورونا المستجد يمكن أن يتسبب بخسارة أكثر من 1.7 مليون وظيفة في العالم العربي. وتوقعت اللجنة أن "يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بما لا يقل عن 42 مليار دولار" هذا العام على خلفية تراجع أسعار النفط وتداعيات تفشي الوباء.

ورجح تقرير اللجنة أن يؤدي فقدان ذلك العدد الكبير من الوظائف خلال العام الحالي إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة تصل إلى 1.2 نقطة مئوية. وأكد أنه "خلافاً لأثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، من المتوقع أن تتأثر فرص العمل في جميع القطاعات".



حسابات الإنفاق في عهد كورونا